

جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البصرة

كلية الادارة والاقتصاد القرنة

قسم التمويل والاستثمار

مادة نقود وبنوك

المرحلة الثانية

الاستاذ خالد جميل كامل

العوامل المؤثرة بمقدار السيولة المصرفية

اولاً : عمليات السحب والاياداع

- في بعض الفترات يمر المصرف بعمليات ايداع كبير وهذا يؤدي الى زيادة السيولة المصرفية .

- وكذلك عندما يزيد مقدار السحب من البنوك وكسر الودائع واقبال العملاء على طلب القروض والائتمانات فيؤدي ذلك الى انخفاض مقدار السيولة في البنوك

ثانياً : اسلوب تعامل العملاء مع الخزينة العامة

• غالباً ما تتأثر السيولة المصرفية بعلاقة الجمهور والعملاء بشكل عام مع الخزينة العامة للدولة .

١- اذا تزداد نسبة السيولة في البنوك عندما يقوم العميل بايداع مبالغ في خزينة المصرف فيصبح في هذه الحالة العميل الطرف الدائن والبنك هو الطرف المدين .

• كيف تتحقق هذه الحالة ؟

مثال ذلك : قيام الموظفين الذين يعملون في دوائر الدولة بايداع الاموال التي يتقاضونها في المصرف التجاري فان ذلك سوف يؤدي الى تحسين سيولة المصرف .

• استرداد مبالغ السندات الحكومية التي ابتاعها الزبائن في فترة سابقة .

• عقد صفقة توريد سلع وخدمات الى الدولة .

٢- تنخفض سيولة المصرف عندما يقوم عملائه بالاتي :

• تسديد الضرائب الى الحكومة

• شراء الاوراق المالية الحكومية كحوالات الخزينة (اذونات الخزينة) والسندات العامة الطويلة الاجل .

• سحب الزبائن لجزء من وديعتهم وايداعها لدى صناديق التوفير البريدية نظراً لان الحقوق التي تعرضها هذه المؤسسات ذات عائد تشجيعي اكبر .

ثالثاً : رصيد عمليات المقاصة بين المصارف

- تزداد سيولة المصرف التجاري اذا ظهر ان حسابة الجاري دائن لدى البنك المركزي عند تسوية حساباته مع المصارف التجارية الاخرى العاملة في البلد .
- ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة الى احتياطاته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي مما يزيد من ارصده النقدية .
- ان عمليات المقاصة التي تجري على مستوى الجهاز المصرفي التجاري تؤدي الى احداث تغير في توزيع السيولة المتاحة بين المصارف دون ان يصاحب ذلك اي تغيير في الكمية الاجمالية للسيولة المصرفية .
- اما على مستوى المصرف التجاري الواحد ، فان حجم السيولة المتوفرة سينتثر نتيجة عمليات المقاصة ، فالمصرف الذي يحقق رصيماً دائماً دائماً قبل المصارف الاخرى فانه يشهد تحسن في سيولته وبالعكس .

رابعاً : موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف التجارية

- يمتلك البنك المركزي كمثل للسلطة النقدية قدرة التأثير على السيولة المصرفية من خلال تزويد المصارف التجارية بالنقد الورقي والمعدني
- فاذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة فانه سيعمل على تخفيض حجم الارصدة النقدية الحاضرة او الاحتياطيات النقدية المتوفرة لدى المصارف وبالتالي خفض سيولتها وهذا يؤدي الى انخفاض قابليتها على منح القروض .
- فاذا اعتمد البنك المركزي سياسة توسيع عرض العملة فانه سيعمل على زيادة حجم الارصدة النقدية الحاضرة او الاحتياطيات النقدية المتوفرة لدى المصارف وبالتالي توسيع سيولتها وهذا يؤدي الى زيادة قابليتها على منح القروض .

خامساً : رصيد راس المال الممتلك

يؤثر رصيد راس المال الممتلك على سيولة المصرف من خلال الاتي :

- كلما زاد رصيد راس المال الممتلك زادت السيولة المصرفية والعكس صحيح اي كلما قلة رصيد راس المال الممتلك قلة سيولة المصرف ومن ثم تحددت قدرته على منح القروض
- وانخفاض مواجهته على تسديد التزاماته الجارية .

نظريات ادارة السيولة

توجد عدة نظريات لإدارة السيولة المصرفية في المصارف التجارية، إلا أنّ أهمّها هي نظرية القرض التجاري، نظرية إمكانية التحويل، نظرية الدخل المتوقع، ونظرية إدارة المطلوبات كما يأتي :

أولاً: نظرية القرض التجاري

تقوم هذه النظرية على أساس أنّ سيولة المصرف التجاري تتحقق تلقائياً من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي يجب أن تكون لفترات قصيرة، أو لغايات تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون بردّ ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح. وطبقاً لهذه النظرية، فإنّ المصارف لا تقرض لغايات العقارات أو السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في بعض الأسهم والسندات، وذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة في هذه المجالات، وتناسب هذه النظرية في السيولة المجتمعات التجارية، حيث تكون الغالبية العظمى من زبائن المصرف من التجار محتاجة إلى التمويل لصفقات محددة ولفترات قصيرة .

ويؤخذ على هذه النظرية :

١- فشلها في سد احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في البلدان النامية، فالتقيد التام بهذه النظرية يمنع المصارف من المساهمة في مشاريع البنى التحتية، والتي تعمل على إحداث تغييرات جوهرية في الاقتصاد القومي.

٢- حيالها دون تقديم القروض اللازمة لتوسيع المشاريع الصناعية، وزيادة خطوط الإنتاج، وإعادة تجهيزها بالألات الحديثة، وذلك لطول فترة هذه القروض، وبالتالي عدم إمكانية تشغيلها خلال فترة قصيرة.

٣- لم تأخذ هذه النظرية بنظر الاعتبار الثبات النسبي للودائع بمختلف أنواعها، فالودائع الجارية لا يتم سحبها جميعها في وقت واحد، بل إنّ عملية الإيداع والسحب لهذا النوع من الودائع يكون بصورة مستمرة. أمّا بالنسبة لودائع التوفير، فكثرة عدد تلك الحسابات وطبيعتها من حيث أنّها في الوضع الطبيعي تنمو وتكبر، يجعلها تتمتع بالثبات النسبي. أمّا الودائع

الثابتة ، فتواريخ استحقاقها معروفة للمصرف، ولا يحق لصاحبها السحب منها إلا في مواعيد استحقاقها .

٤- قيامها على افتراض إمكانية إكمال الدورة التجارية بنجاح، وهو أمر لا يتحقق دائماً، خاصة في أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية.

ثانياً: نظرية إمكانية التحويل

تعتمد هذه النظرية أساساً على أنّ سيولة المصرف تعتبر جيدة مادامت لديه موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن، وبأقل خسارة ممكنة. فإذا لم يتقدم المقترض على سداد ما بذمته من التزامات مالية مستحقة، فإنّ المصرف يقوم بتحويل بعض من احتياطياته الثانوية، كالأوراق التجارية والمالية إلى نقد، أو يقوم ببيع جزء من الضمان المصاحب للقرض، سواء كان عقاراً أو أوراقاً مالية، أو غيرها. وعلى أثر ذلك يمكن أن تتوفر سيولة نقدية كافية لدى المصرف تمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية .

ثالثاً: نظرية الدخل المتوقع

تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة المصرف يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، وبالتالي فإنّها تدخل في اعتبارها الدخول المتوقعة للمقترضين في المستقبل. وهذه يمكن المصرف من منح قروض متوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلى منحه للقروض قصيرة الأجل مادامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخول المتوقعة للمقترضين بشكل أقساط دورية منظمة (كل شهر أو كل شهرين ...) الذي يجعل المصرف يتمتع بسيولة عالية، وذلك بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية، وإمكانية توقعها .

رابعاً: نظرية إدارة المطلوبات

تتركز هذه النظرية على جانب المطلوبات، وتؤكد على أنّ المصارف التجارية لديها القدرة على توفير السيولة في جانب المطلوبات، كما هو الحال في جانب الموجودات، وذلك من خلال استحداث أنواع جديدة من الودائع، منها: شهادات الإيداع التي يمكن تداولها، وهي شهادات غير شخصية يمكن لحاملها التصرف فيها بالبيع والشراء. وعادة ما تكون القيمة

الإسمية لتلك الشهادات كبيرة، وإنّ معدل فائدتها وتاريخ استحقاقها يتحددان بواسطة المصرف دون تدخل من الزبون .

وكذلك شهادات الإيداع التي لا يمكن تداولها، وهي شهادات شخصية تصدر بمقتضى اتفاق بين المصرف والزبون يتحدد فيه معدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق، ولا يجوز لحاملها التصرف فيها بالبيع، كما لا يمكن له استرداد قيمتها قبل التاريخ المحدد. وعادة ما تكون قيمتها الإسمية أقل من القيمة الإسمية للشهادات القابلة للتداول .

كما توجد أنواع جديدة أخرى كودائع أمر السحب القابلة للتداول . وودائع سوق النقد .
وجميع هذه الودائع تساهم بشكل كبير في زيادة حصيلة المصرف من الموارد المالية أي من سيولته النقدية إضافة إلى أنّها تعمل على زيادة أرباح المصرف .